جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الدرس:

الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسساتي

أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي

الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

الاقتراب القانوني

- أول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية هو الاقتراب القانوني.
- يقوم الاقتراب القانوني بدراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا.
- هو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية ، التطابق، الخرق، الانتهاك، ومن خلال مفاهيم أخرى مثل الحقوق، الصلاحيات، الواجبات، الإلزام، المسؤولية، ووصف الإجراءات القانونية المتبعة مثل وصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية، والانتخابات، والأحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات،...الخ.
- في مجال الدراسات المقارنة فقد كان هذا الاقتراب ينصب حول الدراسة المقارنة بين الدساتير، لذا كان الحقل الدراسي الذي تطور عن هذا الاقتراب هو دراسة " القانون الدستوري."
- انتقد هذا الاقتراب بأنه غير كاف في الدراسات السياسية لأنه يهمل النشاطات غير الرسمية بحكم طبيعته، ويهمل نتيجة لذلك دور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية والتلاعب بها.

الاقتراب المؤسسي:

- هذا الاقتراب يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على:
  - تحديد من هم الفاعلون الذي يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية.
  - تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.
  - الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.
- من وجهة نظر المؤسسيين المحدثين فإن الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل إلى التمأسس تستوعبه مؤسسات تستجيب للمطالب الصراعية وتسويها.
- البناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية .وأن العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات.